

نائبـة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا نـجاة رشدي

إحاطة إلى مجلس الأمن

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

(ترجمة غير رسمية)

عمـتم صباحاً، السيد الرئيس، (السفير مايكل عمران كانو - سيراليون)، السادة الحضور

1- أقدم إحاطتي اليوم من أوصلو، حيثُ أشارك في اجتماع رفيع المستوى بدعوة من الاتحاد الأوروبي والنرويج، يتناول الوضع الإنساني في سوريا، وهو وضعٌ بالغ الخطورة، ويتطلب مزيداً من الدعم، وستقدم زميلتي ليزا إحاطتها في هذا الشأن.

2- غادرتُ سوريا مؤخراً بعد زيارةٍ مطولة. وفي دمشق، التقيتُ بمعالي وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني، ورئيس اللجنة العليا للانتخابات، بالإضافة إلى العديد من السوريين والسوريات من جميع المناطق والخلفيات. وقد أبرزت زيارتي حجم التحديات الهائل، والحاجة إلى عملية انتقال سياسي شاملة حقيقية.

3- فبعد خمسة عقود من الديكتاتورية وأربعة عشر عاماً من الحرب، تسعى سوريا إلى بناء عهدٍ جديد. التحديات بالفعل هائلةٌ في الوفاء بالالتزامات التي قُطعت للشعب السوري بشأن انتقال سياسي شامل، ومعالجة آثار الماضي، وإعادة بناء الاقتصاد. تُقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من مليون لاجئٍ سوري قد عادوا بالفعل. وقد بُذلت الكثير من الجهود لضمانة السوريين وحل المشكلات على الصعيد الدولي. ونأمل أن يقترن ذلك بقدر أكبر من التواصل على المستوى المحلي، لضمان الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

السيد الرئيس،

4- دعوني أرحب باعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٧٩٩، الذي أزال العقوبات عن الرئيس أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب. فالقرار يُمثل خطوة مهمة نحو إعادة دمج سوريا في المجتمع الدولي.

5- ونشير أيضاً إلى تجديد القرار التنفيذي الأمريكي الذي يتضمن إعفاءً إضافياً لمدة ستة أشهر من معظم قيود قانون قيصر. ونواصل الدعوة لإلغاء العقوبات الثانوية الإلزامية. فهي تُشكل عائقاً

رئيسياً أمام تمكين إعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد السوري المُدمر، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار ونجاح الانتقال السياسي.

السيد الرئيس،

6- لقد أكد المجلس في القرار ٢٧٩٩، على الاحترام الكامل لسيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها. ومع ذلك، لا تزال العمليات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي السورية مستمرة، في انتهاك صارخ لسيادة سوريا وللقانون الدولي. وهي عمليات تُعرض المدنيين للخطر، وتُوجج التوترات الإقليمية، وتُقوّض البيئة الأمنية الهشة، وتُهدد عملية الانتقال السياسي. لقد نقل لي وزير الخارجية الشيباني نداءً قوياً للأمم المتحدة للتحرك لوضع حدٍ لهذه الانتهاكات. أدعو إلى وقفٍ كامل للانتهاكات الإسرائيلية والالتزام باتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤. كما أناشد مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياته في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

7- أشار القرار ٢٧٩٩ أيضاً إلى المبادئ الرئيسية الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤. ورحّب بالالتزامات سوريا بشأن وصول المساعدات الإنسانية، ومكافحة الإرهاب. كما ذكّر بالتوقعات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وحقوق الإنسان، وسلامة وأمن جميع السوريين بغض النظر عن العرق أو الدين، ومكافحة الاتجار في المخدرات، والعدالة الانتقالية، ومنع انتشار الأسلحة الكيميائية، والقضاء على مخلفاتها؛ والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين. وتحدث القرار عن عملية سياسية شاملة، بقيادة وملكية سورية. كما أعرب عن الأمل في أن تقي سوريا بهذه الالتزامات وغيرها من التعهدات التي قُطعت للشعب السوري. دعوني أتناول بإيجاز بعض هذه النقاط.

8- لا تزال التوترات، والانفلات الأمني، وبعض أعمال العنف مستمرة في عدة مناطق، مع تبادل متقطع لإطلاق النار بين القوات على خطوط التماس. وتستمر التوترات والعنف في دير الزور، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها القيادات لتطبيق وقف إطلاق النار على المستوى الوطني؛ وكذلك على أطراف السويداء، حيث تقع اشتباكات عنيفة. ويُشكل استمرار وجود الجماعات الإرهابية المصنفة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب مصدر قلق إضافي. ونشير إلى العمليات الأخيرة التي نفذتها السلطات الانتقالية ضد داعش، وكذلك عمليات قوات سوريا الديمقراطية. وأخذنا علماً أيضاً بانضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش. ولكن

هشاشة الوضع الأمني لا تزال تُذكرنا بأن السلام الدائم في سوريا يجب أن يعتمد على إصلاح شامل لقطاع الأمن وبرامج موثوقة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج.

9- يُعَدّ إحراز تقدم في مجال المساءلة والعدالة الانتقالية والمفقودين أمراً بالغ الأهمية. والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة اللجان الوطنية السورية في هذه القضايا. وننوّه إلى المحاكمة الأولى التي تجرى حالياً للجرائم التي ارتُكبت خلال أحداث الساحل في مارس/آذار، والتصريحات العلنية الصادرة عن اللجنة الوطنية بشأن أحداث السويداء في يوليو/تموز والتي تُفيد بضرورة محاسبة مرتكبي الانتهاكات. كما تُواصل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تحقيقاتها في أحداث السويداء. يجب أن يشعر السوريون بأن هناك خطوات جادة تُتخذ لوضع حد للإفلات من العقاب، للجرائم التي حدثت في الماضي والحاضر، ومنع تكرارها.

10- كما نتابع بقلقٍ بالغ التقارير حول الاختطاف والاختفاء القسري. هذا الشهر، قدمت وزارة الداخلية إحاطة بشأن تحقيقاتها في مزاعم اختطاف النساء. ونؤكد مجدداً على ضرورة محاسبة المتورطين، ومنع أي حالات اختطاف أو اختفاء قسري، وضمان الامتثال الصارم من قبل قوات الأمن مستقبلاً بالمعايير القانونية الدولية.

السيد الرئيس،

11- لقد أطلعكم الشهر الماضي على الجهود السورية لتشكيل مجلس شعب انتقالي. لا يزال هناك ثمانية عشر مقعداً شاغراً في تسع دوائر انتخابية في شمال شرق سوريا والسويداء، حيث تم تأجيل التصويت في تلك الدوائر. ونحن بانتظار تعيين الرئيس الشرع للثلث المتبقي من أصل ٢١٠ مقعداً في مجلس الشعب. في مناقشاتي مع وزير الخارجية أسعد الشيباني ورئيس الهيئة العليا للانتخابات، دعوتُ إلى الشفافية وإلى عملية تضمن التمثيل العادل لجميع المكونات، وللنساء السوريات.

12- فالحاجة إلى الإدماج بشكلٍ حقيقي على صلة وثيقة بالمرحلة التالية من الانتقال السياسي. وتُعدّ صياغة دستور دائم للبلاد مهمةً أساسية. ويجب أن تكون بمثابة إرساء عقد اجتماعي جديد بين السوريين ومصدراً للسلام والوحدة.

13- وبالمثل، سيتطلب عقد انتخابات حرة ونزيهة عقب اعتماد الدستور الجديد تخطيطاً مسبقاً كبيراً وانخراطاً مبكراً من الآن، نظراً للحاجة إلى إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية بعد سنوات طويلة من الصراع والحكم الاستبدادي.

14- لذلك، من الضروري أن تبدأ السلطات السورية والمجتمع المدني من الآن بالبناء على الدروس المستفادة والإنجازات التي حققتها عملية الانتقال السياسي حتى الآن. ويشمل ذلك تصحيح المسار عند الضرورة، وتصميم مسارات دقيقة تضمن أن يكون مستوى الشمولية السياسية الذي تم تحقيقه حتى الآن هو الحد الأدنى وليس الأقصى لهذه العملية الانتقالية. ويعد "يوم الحوار" الذي عُقد الأسبوع الماضي في دمشق، بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي والسلطات الانتقالية مع المجتمع المدني السوري، خطوة إيجابية في هذا الصدد. ولا بد من شراكة حقيقية، وحماية الحيز المتاح للعمل المدني، لتعزيز الشمولية والشفافية والشرعية في العملية الانتقالية. ونحن على استعداد للدعم، استناداً إلى خبرتنا الطويلة من خلال غرفة دعم المجتمع المدني وغيرها من المنظمات.

15- كما أود أن أسلط الضوء على القيادة المستمرة والمشاركة النشطة للنساء السوريات، اللواتي ما زلن على اتصال وثيق بمكثبن، ويواصلن الدعوة إلى الأمن، والمساءلة، ويعربن عن استعدادهن وقدرتهن على المساهمة بشكل هادف وفعال في مستقبل سوريا من خلال المشاركة السياسية والقيادة.

السيد الرئيس،

16- فيما يتعلق بالوضع في شمال شرق سوريا، هناك حاجة للمزيد من التقدم لتنفيذ اتفاق ١٠ مارس/آذار. وقد أكد لي وزير الخارجية أسعد الشيباني على دعم السلطات لتنفيذ هذا الاتفاق. وقد أخذنا علماً ببيان قوات سوريا الديمقراطية بالتزامها مجدداً بتسريع اندماجها في الدولة السورية. ما نحتاجه الآن هو آليات ملموسة لتحويل الالتزامات إلى أفعال، من حيث التكامل العسكري والسياسي، بروح من التنازلات من كلا الطرفين. وتعد الأعمال العدائية المتقطعة على طول خط المواجهة هذا الشهر تذكيراً بضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار.

17- ونواصل الدعوة لإحراز تقدم في تنفيذ خارطة الطريق الصادرة في ١٦ سبتمبر/أيلول بشأن السويداء، حيث مستوى الثقة بين الأطراف منخفض للغاية، كما تُذكرنا الاشتباكات الجديدة التي وقعت الأسبوع الماضي. ونشجع جميع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدماً، لا سيما في تنفيذ تدابير بناء الثقة الأولية، وخاصة فيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين

والمختطفين، واستعادة خدمات الدولة. يجب أن يحافظ أي إطار عمل لإعادة دمج السويداء على سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وأن يُعالج المخاوف الحقيقية التي يشعر بها الدروز بشأن سلامتهم وحقوقهم الإنسانية ومشاركتهم في المستقبل السياسي لسوريا، وكذلك مخاوف المجتمعات البدوية.

السيد الرئيس،

18- من الضروري أن ينجح الانتقال السياسي للشعب السوري - رجالاً ونساءً - الذين ناضلوا على قدم المساواة من أجل مستقبل سوريا واستقرارها. ونحن على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع السلطات السورية ودعمها، تحقيقاً للتطلعات الكبيرة التي نسمعها من السوريين والدول الأعضاء في استمرار الدور السياسي للأمم المتحدة في دعم تنفيذ مراحل الانتقال السياسي خلال السنوات القادمة. ونتطلع إلى مزيد من التعاون مع السلطات السورية ومجموعة واسعة من السوريين، ومع هذا المجلس أيضاً، دعماً لدور هذا المكتب والأمم المتحدة في بناء سوريا ذات سيادة، ومستقرة، وموحدة، ومزدهرة - سوريا تُلبّي تطلعات جميع مواطنيها.

شكراً السيد الرئيس.